قسم الرحبي
قسم التخطيط المالي
٦/٨/٧٤

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة داخلية رقم (٣٩٤)

التقييم الاقتصادى للمشروعات الصناعيـــة

دكتور صالح مغيـــب

يوليو ١٩٧٤

القـاهـرة
طـريق صلاح سالم مدينة نصر

فهـــرس

مقدمـــه

الفصل الاول : الاطار التنظيمى للدراسات الاقتصادية .

مقدمـــة

القسم الاول :

الاطار التفصيلى للدراسات التى ستتم على مستوى المشروعات

دراسة السوق

سياسات التسعير

الدراسات الفنية

الدراسات المالية

القسم الثانى :

الاطار التفصيلى للدراسات التى ستتم على مستوى المؤسسة

الدراسات الفنية

الدراسات المالية والتجارية

الدراسات الاقتصادية

ملحق

الفصل الثانى : اعداد بيانات التقييم الاقتصادى

مقدمة

- اعادة تبويب وترتيب البيانات
- الاسعار الاجتماعية
- قياس الاثار غير المباشرة للمشروع
- قياس الاثار الخارجية للمشروع
- دراسة درجة المخاطرة وعدم التأكد
- التوازن الاقليمى واعادة توزيع الدخول
- الاثر على ميزان المدفوعات

الفصل الأول

الاطار التنظيمى المقترح
للدراسات الاقتصادية الخاصة بعمليات
التجديد والتوسع*

* قدم المؤلف هذا الاطار فى الاجتماع التحضيرى الذى تم بالمؤسسة وبحضور خبراء البنك الدولى واتخذه كورقة عمل للدراسات التى ستتم فى هذا المجال .

مقدمة

مثل موضوع تقييم واختيار المشروعات اهمية كبيرة فى الفكر الاقتصادى والمالى على الصعيد النظرى والتطبيقى فى السنوات العشر الاخيرة ويمكن ان يرد هذا الاهتمام وخاصة فى مجال المشروعات الاقتصادية الى عدة اعتبارات اهمها :

الاهتمام بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية وضرورة زيادة معدل النمو بنسبة اكبر من معدل الزيادة فى السكان ولايوجد بديل امام هذه الدول لتحقيق ذلك غير استخدام الموارد المتاحة استخداما أمثل وهذا يستدعى التعرف على الموارد الاقتصادية وكذلك استخداماتها البديلة واجراء الدراسات التحليلية لهذه البدائل بما يضمن تحقيق الاهداف باقل تكلفة اقتصادية واجتماعية فى مقابل اكبر منفعة • كذلك للآثار المباشرة والغير مباشرة لهذه المشروعات على التوازن القطاعى والاقليمى وعلى حجم وفرص العمالة المتاحة وعلى ميزان المدفوعات • ثم لتحقيق نوع من التوازن التكنولوجى على المستوى القومى وايضا لما تتميز به القرارات الاستثمارية من أنها قرارات تمتد آثارها لاجال طويلة وانه فور اتخاذ قرار الاستثمار فى مشروع معين فان ذلك يؤثر على مجموع الموارد الاقتصادية المتاحة ويحدد ايضا اتجاهات التنمية فى المستقبل •

والمشروع من وجهه نظر التقييم والاختيار هو عبارة عن البيانات الخاصة بالاهداف التى تسعى للوصول اليها ثم الموارد اللازمة لتحقيق هذه الاهداف موزعة توزيعا عينيا وماليا وزمنيا وكذلك النتائج المترتبة على استخدام هذه الموارد • كل ذلك فى مسلسلة منتظمة متكاملة من البيانات تمكن خبير التقييم من قياس مزايا وعيوب المشروع او بمعنى اخر التكلفة والعائد والموارد الاقتصادية اللازمة والمتاحة ويتم هذا التقييم على مستويات وجوانب مختلفة :

أ — على المستوى القومى : يهدف اتخاذ قرار بانتاج او استيراد المنتجات او الخدمات وفى حالة اتخاذ قرار بالانتاج يتم تحديد نسبة الاشباع ثم دراسة تأثير المشروع على الاهداف الاساسية للاقتصاد القومى وقياس التكلفة والعائد الاقتصادى وتحديد ترتيب المشروع بين المشروعات الاخرى •

ب — على المستوى القطاعى : وذلك للمفاضلة والاختيار بين انواع البرامج والمشروعات المختلفة فى ضوء الامكانيات والموارد المتاحة •

واعطاء بعض المشروعات اولوية على مشروعات اخرى وتحديد نسبة الاشباع التى سيتم بهما انتاج المنتج أو الخدمة • كذلك المفاضلة والاختيار بين البدائل الخاصة بالمشروع فى ضوء التكامل الفنى والاقتصادى والاقليمى للقطاع والعائد الاجتماعى والاقتصادى للمشروعات المختلفة

جـ — على مستوى المشروع :

١ — التقييم الفنى : ان المنتج الواحد او الخدمة الواحدة يمكن ان يتم انتاجها باكثر من اسلوب للانتاج وكلها بدائل يمكن ان تشبع نفس الحاجة ولكن كل منها يتضمن استخدام استمارات وقوى عمل ومواد خام وترتب اثارا مالية واقتصادية تختلف عن الاسلوب الاخر • والهدف من هذا النوع من التقييم هو اختيار الكفاءة الفنية للبدائل واختيار اصلحها فنيا •

٢ — التقييم التجارى : يهدف الى قياس كفاءة الاستثمار فى كل من الاساليب البديلة الصالحة فنيا لتنفيذ المشروع واختيار اخصب البدائل فى ضوء الظروف المتاحة ومن وجهة نظر المنشأة او الهيئة صاحبة المشروع وعلى اساس الربحية التجارية •

٣ — التقييم الاقتصادى : يهدف الى قياس كفاءة الاستثمار واختيار انقاء الاساليب الفنية من وجهة نظر الاقتصاد القومى وباستخدام مؤشرات قومية للتأكد من أن — المشروع يحقق اهداف التنمية فى ضوء علاقات الهياكل الاقتصادى وان الموارد اللازمة للمشروع يمكن توفيرها واعطاء اولوية للمشروع فى استخدامها وان العائد الاقتصادى للمشروع اكبر من الحد الادنى الذى يقبله المجتمع •

٤ — التقييم على مستوى التشغيل : بعد اختيار الاسلوب الفنى الملائم فان يمكن ان يتم الانتاج او تقديم الخدمات باكثر من طريقة وباستخدام نفس الاسلوب • الهدف وهنا يكون هو تشغيل واستخدام الاسلوب الفنى باكبر كفاءة واقل قدر من التكاليف وتستخدم ادوات مختلفة اهمها البرمجة الخطية كاداة من ادوات التقييم فى هذا المجال •

التقييم على هذه المستويات المتعددة يهم المشروعات العامة ومشروعات القطاع العام والمشاركة الحكومية أما مشروعات القطاع الخاص فتوجه اهتمامها الى التقييم الفنى والتجارى وعلى مستوى التشغيل وان كان لابد أن يتم تقييمها اقتصاديا بواسطة هيئات التخطيط .

وكما أن التقييم مرحله ضرورية للمشروعات الجديده فى جميع المجالات ، فانه ضرورى أيضا فى حالات الاحلال لاختيار الوقت والأسلوب المناسب فى حالات التوسع والتجديد أولا بين الاستمرار بالمشروع بظروفه الحاليه أم القيام بعمليات التوسع والتجديد واذا ما تم اتخاذ قرار بالتوسع تتم دراسة الأساليب الفنية واختيار اكفأها فنيا وماليا واقتصاديا ، وفى حالات تبنى أساليب فنيه حديثه تمكن المشروع من الاحتفاظ بمركزها القيادى أو التنافسى ، وأيضا وحالات اعادة التنظيم للاصول التى يملكها المشروع .

وقد رأينا أن نضع بين يدى الدارس فى الفصل الأول من هذه المذكرة الاطار التنظيمى المقترح للدراسات الاقتصادية التى تعدها احدى المؤسسات الصناعية الكبرى لعمليات التجديد والتوسع لبعض مصانعها ، بما يحتويه فكره شامله عن مراحل دراسة تقييم واختيار المشروعات وأن هذه الدراسات يقتصر دورها على المشروعات الجديده وانما يمتد نطاقها ليشمل مشروعات التجديد والتوسع .

وان القيام بهذه الدراسات يستدعى التعاون التام بين الفنيين والماليين والاقتصاديين وأخيرا تمكنه من الربط بين الاسس العلمية التى ألقيت كمحاضرات والتطبيق العملى لها فى المجال الصناعى .

و الجزء الثانى للدراسات الخاصة بالتقييم الاقتصادى للمشروع الصناعى موضحه ماهية التقييم الاقتصادى والفرق بينه وبين التقييم التجارى والمدارس المختلفة التى أهتمت بهذا النوع من الدراسات ثم خطوات اعداد بيانات هذه المرحلة من التقييم .

مقدمة

شهدت الدراسات الاقتصادية للتجديد والتوسع الى :

١ ـ دراسة الصلاحية الفنية للأساليب المستخدمة حاليا والاساليب التى سيتم استخدامها :

بما يمكن من تحديد مدى الاحلال والتجديد والتوسع واختيار الكفاءة الفنية التى سيتم بها ، والتأكد من ملائمة هذه الاساليب الفنية لعلاقات التشابك الفنى والتوازن الداخلى بالمصانع . وان الطاقة الانتاجية التى سيتم بها التجديد والتوسع ذات علاقة ايجابية مع حجم الطلب المحلى والخارجى الحالى والمتوقع ، وان الاسلوب الفنى الذى سيتم اختياره ـ من بين البدائل الفنية المتعددة ـ يتفق مع الظروف الفنية والمالية والادارية أو أنه يمكن أن تتم عملية التطويع بأقل التكاليف الممكنة .

٢ ـ قياس الربحية التجارية لعمليات التجديد والتوسع :

بما يمكن من قياس كفاءة الاستثمار فى هذه العمليات والتأكد من قدرتها على استرداد الاستثمارات التى سيتم توظيفها والمدة التى سيتم خلالها هذا الاسترداد مع امكانية تحقيق لمعدلات ارباح تغطى تكلفة التمويل الداخلى والخارجى ويحقق فائض يساهم فى تدعيم النشاط الصناعى على مستوى الوحدات .

٣ ـ دراسة الكفاءة الاقتصادية لعمليات التجديد والتوسع من وجهة نظر الاقتصاد القومى :

بما يؤكد ان الموارد اللازمة للتجديد والتوسع يمكن توفيرها داخليا أو خارجيا كما يمكن اعطاء أولوية لهذه العمليات فى استخدامها . وان هذه العمليات تتم فى ضوء خطة التنمية الاقتصادية وعلى ضوء علاقات التشابك الاقتصادى لاهدافها بما يمكن من تحقيق عائد اقتصادى ـ لهذه المشروعات يزيد عن المعدل الذى يقبله المجتمع وانها تمكن من زيادة نسبة اشباع الطلب الاستهلاكى على المنسوجات وتؤدى الى المساهمة (عن طريق الصادرات) فى موازنة ميزان المدفوعات وزيادة فرص العمل بما يمكن من تشغيل عدد أكبر من العاملين واعادة توزيع الدخول بين الفئات المختلفة وتوسيع القاعدة الصناعية الوطنية عن طريق الاثار غير المباشرة لهذا المشروع .

وان الاساليب الفنية التى سيتم استخدامها تمكن من تحقيق التوازن التكنولوجى على المستوى القومى .

ويستدعى تحقيق هذه الاهداف القيام باعداد وتجهيز الكثير من الدراسات على مستوى الشركات وعلى مستوى المؤسسة مع الاستعانة بخبراء استشاريين.

وقد رأينا لاتمام هذه الدراسات اتباع الخطوات التالية :

١ — وضع الاطار التفصيلى لهذه الدراسات بما يمكن من تحقيق أهدافها .

٢ — تبويب بنود هذا الاطار التفصيلى فى مجموعات حسب طبيعة هذه البنود (فنية — مالية — اقتصادية) .

٣ — تشكيل مجموعات عمل على مستوى المشروعات والمؤسسة تختص كل مجموعة بدراسة جانب معين من هذه الجوانب ويحدد نوعية أعضاء كل مجموعة حسب طبيعة العمل المكلفين بالقيام به .

القسم الاول

الاطار التفصيلى للدراسات التى ستتم على مستوى المشروعات وتوزيعها على مجموعـــــات عمـــــل

اولا : مجموعة دراسة السوق واتجاهات الاسعار :

أ) دراسة السوق :

١ - الاتجاهات المتوقعة للطلب حتى فى سنة ١٩٨٦ حسب نوعيات الانتاج فى كل شركـــــة مع الاخذ فى الاعتبار نمط الطلب العالمى كأساس لتوجيه الطلب المحلى .

٢ - دراسة احتمالات تغيير هيكل الطلب مع الظروف الاقتصادية الجديدة والمنافسة العالميـة وما قد يؤدى اليه فى تغيير توليفة الخامات الرئيسية .

٣ - العلاقة بين متوسط تكلفة الوحدة ومقدرتها التنافسية داخليا وخارجيا والميزات النسبيـة التى يمكن ان تتمتع بها .

٤ - الحماية الجمركية أو الاعانات أو الاعفاءات الممنوحة من الدولة واحتمالات استمرارها حتى سنة ١٩٨٦ وعلاقة ذلك بالموقف التنافسى للمنتجات خارجيا .

٥ - علاقة الطلب المتوقع بالطاقة الانتاجية المتاحة بعد التجديدات والتوسعات .

ب) سياسات التسعير :

اولا : المنتجات :

١ - التمييز السعرى كسياسة للدولة وأثره على تسعير بعض المنتجات مع توضيح منحنى الاسعار خلال العشر سنوات الماضية وعلاقة ذلك بمتوسط تكلفة الوحدة .

٢ - الاسعار السائدة بالسوق الداخلى والخارجى للمنتجات الغير مسعرة .

٣ - الاتجاهات المتوقعة لأسعار المنتجات .

ثانيا : عناصر التكاليف :

١ - دراسة تاريخية للمعاملات الفنية لعناصر التكاليف وقيمتها واتجاهاتها .

٢ - اتجاه الطلب المحلى على كل عنصر من عناصر التكاليف وأثره على اتجاهات اسعارهـــا وكذلك سياسة الدولة وأثرها فى هذا المجال .

ثالثا : مجموعة الدراسات الفنية : وتقوم هذه المجموعة بمسح الاسلوب الفنى المستخدم حاليا واحتياجات للتجديد والتوسع ويتضمن ذلك :

١) تحديد معايير معينة لقياس الحالة الفنية للالات والمعدات .. ووفقا لهذه المعايير يمكن وضع الاصول المستخدمة فى درجات افضلية (ردىء جدا . ردىء . متوسط . جيد . جيد جدا . ممتاز) مع تحديد المصنع والقسم الذى تنتمى اليه وربطة اداريا أو ماليا .

٢) مسح للاساليب الفنية التى يمكن ان يتم بها التجديد او التوسع فى ضوء احتمالات تعديل هيكل الخامات الرئيسية المستخدمة واعداد دراسة فنية عن كل من هذه الاساليب البديلة فيمـــا يختص بالتكاليف الاستثمارية والطاقة الانتاجية ودرجة تقليديتها او تقدمها الفنى واحتمـــالات تعرضها للتقادم الفنى ومدى ملاءمتها للاتجاهات التوسع فى المستقبل والقوى العاملة اللازمـــة للتشغيل ومهارتها وأثر هذه الاساليب على التشابك الفنى لعمليات التشغيل ومهارتها وأثـــر هذه الاساليب على التشابك الفنى كعمليات التشغيل والتصميم الداخلى والعمر الفنى والاحتياجات الى الصيانة وقطع الغيار واحتمالات فوائدها داخليا وامكانيات الحصول عليها من مصادرها .

٣) اختيار أنسب الاساليب الفنية البديلة ويتم ذلك عن طريق تحديد المعايير الفنية الـــتى ستستخدم فى المفاضلة بين الاساليب المختلفة ثم اختيار احسن هذه البدائل من ناحية الصلاحية الفنية ودراسة امكانية تطويعها لظروف الاعمال المحلية .

رابعا : مجموعة الدراسات المالية :

(أ) دراسة مالية عن التكاليف والاجراءات فى الفترة حتى سنة ١٩٨٦ على أساس الافتراضـــات التالية :

استمرار المصانع بدون حالات تجديد أو توسع ثم التجديد والتوسع على أســـاس الخطط الحالية المعتمدة لبرامج التوسع ، واخيرا التجديد والتوسع على أساس التمويـــل المقدم من البنك الدولى وذلك لامكانية قياس كفاءة وآثار هذا التمويل .

(ب) تعد قوائم مالية للتكاليف والايرادات على أساس الافتراضات التالية :

ان التجديد والتوسع سيتم للآلات والمعدات التى وصلت حالتها الى درجة / ردئ جدا وردئ ومتوسط ... وعلى اساس كل من الاساليب الفنية البديلة المتبعة اثبت التقرير صلاحيتها للاستخدام . وذلك لامكانية قياس الحجم الأمثل لعمليات التجديد والتوسع .

مع ملاحظة ان يتم توزيع عناصر التكاليف والايرادات على مكوناتها المحلية والاجنبية ، كما يتم توزيع التكاليف الاستثمارية بنسب زمنية حسب طبيعة التجديد والتوسع .

× دراسة مصادر تمويل التجديدات والتوسع (محلى / محلى بالتحويل / ائتمان خارجى) وتوضيح تكاليف كل مصدر من المصادر وشروط سداده وأثره على الهيكل التمويلى للشركة .

× حساب متوسط العمر الانتاجى للمشروع (من واقع عناصر التكاليف ونسب الاهلاك) .

القسم الثانى

الاطار التفصيلى للدراسات التى ستتم على مستوى المؤسسة وتوزيعها على مجموعات عمل

اولا : مجموعة الدراسات الفنية :

١ - تجميع وتنسيق واعادة تبويب الدراسات الفنية التى تمت على مستوى المشروعات .

٢ - اختبار الصلاحية الفنية لاحسن البدائل المقدمة من المشروعات :

- اعداد الدراسات بشأن التكامل الفنى بين المشروعات المماثلة .
- اعداد خبراء التقييم التجارى والاقتصادى بالبيانات الفنية ومعاملاتها المالية .
- اعداد تقرير الدراسات الفنية .

ثانيا : مجموعة التقييم المالى والتجارى :

أ) دراسة البيانات :

١ - دراسة وترتيب وتبويب البيانات الواردة من الشركات واعدادها لاغراض التقييم .

٢ - اتخاذ قرار بشأن اسلوب التسعير التجارى الذى سيستخدم لاغراض التقييم .

٣ - اتخاذ قرار بشأن الاسلوب التى سيتبع فى اضافة هامش لمواجهة المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها المشروع فى المستقبل نتيجة طبيعة النشاط او طبيعة تقدير البيانات الخاصة بالمستقبل .

٤ - اسقاط الاختلافات بين المنتجات ذات الاسلوب الفنى البديل ودراسة التجانس وتكلفة رأس المال .

٥ - اعداد جداول صافى التدفق النقدى وحساب نسبته الى الفوائد واقساط القروض والتسهيلات الائتمانية مع توزيعه زمنيا وبين النقد الاجنبى والمحلى .

٦ - تحديد نقطة التعادل لكل مشروع ومع كل حالة من حالات التجديد والتوسع .

٧ - دراسة أثر الهيكل التمويلى للمشروع على نسبة الربحية .

ب) اختيار المعيار الملائم لقياس الربحية والتجارية :

فى ضوء ظروف صناعة تقليدية تملك البلد تراث حضارى فيها ، وبناء على ظروف التمويل الخارجى ، نرى أن يتم استخدام مؤشرات للربحية وللقدرة على الاسترداد المعدل المتوسط للربحية ٢٠) معدل العائد الداخلى ٣٠) فترة الاسترداد .

جـ) تطبيق المعايير مع الاوزان الترجيحية الملائمة على البدائل المختلفة ثم ترتيبها ترتيبا تنازليا .

د) صياغة تقرير التقييم التجارى .

ثالثا : مجموعة التقييم الاقتصادى :

أ) اعداد البيانات للتقييم الاقتصادى

١ - اعادة ترتيب وتبويب البيانات من وجهة نظر الاقتصاد القومى بما يؤدى الى استبعاد بعض بنود التكاليف حيث أنها لا تمثل تكلفة اجتماعية وتعديل بعضها .

٢ - تعديل البيانات المالية باستخدام الاسعار الاجتماعية فيما يختص :

سعر الصرف الخارجى ، تكلفة العمالة العادية والعمالة الماهرة ، سعر الخصم سعر المنتجات ، التكاليف الاستثمارية .

٣ - اضافة الاثار غير المباشرة للمشروع الممثلة فى الآثار الخلفية على الصناعات والموارد المغذية والآثار الامامية على الصناعات المكملة .

٤ - دراسة أثر المشروع على أعادة توزيع الدخول .

٥ - دراسة الأثر على الحجم الكلى للعمالة .

٦ - دراسة الأثر على ميزان المدفوعات وعلى الوفورات بالعملة الأجنبية للاقتصاد القومى .

ب) اختيار المعيار الملائم لقياس الربحية الاجتماعية وتطبيقه :

أ) ويرى ان افضل المعايير وفق لطبيعة النشاط والظروف الاقتصادية العامة هى :

أ) معيار القيمة المضافة

ب) معيار التكلفة / العائد

جـ) معيار فترة التعويض الاجتماعية .

د) معيار نسبة العائد بالعملات الاجنبية الى التكلفة الاستثمارية بالعملات الاجنبية وترتيب المشروعات .

(٢) تطبيق المعايير السابقة وترتيب المشروعات وفقا لافضليتها .

(٣) كتابة تقرير التقييم الاقتصادى .

ملحـــــق

- عدد الافراد المطلوبين لاعداد هذه الدراسات :

على مستوى الشركـة :

يحدد بمعرفة السيد / المهندس رئيس مجلس ادارة الشركة ، وعلى ضوء الاختصاصات المحددة لكل مجموعة عمل وظروف كل شركة •

على مستوى المؤسسـة :

أ) المجموعة الفنيـة

عدد ٤ مهندسين حسب أوجه النشاط المختلفة ذات خبرة طويلة فى مجالات الانشطة ثـــم اخصائى يشرف على العمل ويوجهه بين المجموعة •

ب) مجموعة التقييم التجارى :

مشرف (خبير مالى فى التقييم التجارى للمشروعات)

٤ محلل تكاليف

١ خبير أفـــراد

١ رياضى أو أخصائى •

جـ) مجموعة التقييم الاقتصادى :

مشرف (خبير اقتصادى فى تقييم المشروعات)

اقتصادى مختص بتحليل جداول المدخلات والمخرجات

٤ محلل تكاليـف •

الفصل الثانى

التقييم الاقتصادى

اعداد بيانات التقييم الاقتصـــــادى

اذا ما كان التقييم التجارى يكفى وحدة لاجراء المقارنات بين المشروعات المختلفة أو الاساليب الفنية لاتخاذ قرار باختيار أفضل هذه المشروعات أو الاساليب الفنية لكان معنى ذلـــك أن الاولويات من وجهة نظر المشروع وبناء على الربحية التجارية تعبر عن نفس الاولويات من وجهـــة نظر الاقتصاد القومى وبناء على أهداف التنمية • ولكن كثيرا ما يتبين من التقييم التجـــارى لاحد المشروعات (مثل مشروعات الطاقة مثلا) أنه لا يمثل سوى مزايا محدودة من حيث العائد النقدى المتوقع ومع ذلك فقد يتقرر اعطاؤه أولوية من وجهة نظر الاقتصاد القومى لانه يسهـــم بطريق غير مباشر زيادة الطاقة الانتاجية لمختلف القطاعات كما قد يتبين من التقييم التجـــارى لمشروع آخر أنه يمثل أهمية تجارية ومع ذلك فقد يستبعد هذا المشروع من قائمة الاولويات علـــى المستوى القومى (١) • وهذا يعنى أهمية وجود مرحلة ثالية من التقييم هى التقييم الاقتصـــادى تهتم بقياس كفاءة الاستثمار واختيار الاساليب الفنية من وجهة نظر المجتمع وباستخدام مؤشـــرات قومية بهدف التأكد من أن :

(١) يرى البعض ان التقييم التجارى يمكن أن يعكس التقييم الاقتصادى عندما نحكم حركـــة السوق ظروف المنافسة الكاملة وهى حرية دخول وخروج عناصر الانتاج المعرفة الكاملـــة بالظروف الاقتصادية وتجانس المنتجات نوعيا — وان المشروع الذى يحقق أكبر كفاءة من وجهة نظر المشروع سيحقق نفس الكفاءة من وجهة نظر المجتمع • ورغم أن هذا الرأى له وجاهته الا أننا نرى أن المنافسة الكاملة مع الالمام والمعرفة بالظروف الاقتصادية وفرضها المختلفة هى ظاهرة نظرية يندر ان توجد فى التطبيق العملى • كما أن الكفاءة الاقتصادية ليست هـــى العامل الوحيـــد فهناك أهداف أخرى مثل تحقيـــق التوظف الكامل واعادة توزيـــع الدخول • كما أن التقييم التجارى لا يهتم بقياس الآثار الخارجية وهـــى ظاهـــرة تشمـــل معظم المشروعات • ذلـــك بالاضافـــة الى العوامـــل الموضحة فيمـــا بعـــد •

- ✗ - المشروع يحقق أهداف التنمية في ضوء علاقات التشابك الاقتصادى
- ✗ - الموارد اللازمة للمشروع يمكن توفيرها واعطاء أولوية المشروع فى استخدامها •
- ✗ - العائد الاقتصادى للمشروع - افى المشروعات الانتاجية - أكبر من الحد الادنى الذى يقبله المجتمع (وهو يختلف عن الحد الادنى الذى يقبله المشروع) •
- ✗ - الاسلوب الفنى الذى يمكن اختياره يتفق مع الظروف الفنية والادارية والمالية وتقاليد المجتمع

وتتمثل أهم الفروق بين التقييم التجارى والتقييم الاقتصادى فيما يلى :

١ - يتم التقييم التجارى من وجهة نظر المشروع بهدف قياس الربحية التجارية بينما يتم التقييم الاقتصادى من وجهة نظر الاقتصاد القومى وبهدف قياس مدى استخدام المشروع للموارد الاقتصادية ومدى تحقيقه لاهداف المجتمع •

٢ - انه فى التقييم التجارى يتم قياس وتقدير الاثار المباشرة للمشروع أى قياس المنافع والتكاليف المترتبه على المشروع فقط بصرف النظر عن الآثار التى يحدثها فى غيره من المشروعات • الا أن هذا يعتبر أمرا غير مقبول من وجهة نظر الاقتصاد القومى • الذى يهتم بقياس وتقدير الاثار الكلية للمشروع سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة Undirect effect •

٣ - انه عند تقدير المنافع والتكاليف المختلفة فان التقييم التجارى يستخدم أسعار السوق لتقدير تلك الايرادات والتكاليف لانها من وجهة نظره تعكس التكاليف الفعلية غير أنه من وجهة نظر الاقتصاد القومى نجد أن أسعار السوق قد لا تعكس التكلفة أو المنافع الحقيقية الموازية للتضحية التى يقوم بها المجتمع بتخصيصه موارد معينة لمشروع معين • لذلك يستخدم التقييم الاقتصادى أسعارا أخرى تعكس التكاليف والمنافع الحقيقية اذا لم تعكسها أسعار السوق •

٤ - انه لتحقيق التجانس وأخذ تكلفة رأس المال فى الحسبان عند اعداد قوائم التكاليف فان ما يهم من وجهة نظر التقييم التجارى للمشروعات هو استخدام سعر الفائدة

التجارى كأساس للخصم أو ثمن لرأس المال • الا أنه من وجهة نظر الاقتصاد القومى قد لا يعتبر الاخذ بهذا السعر مقبولا نظرا لانه لا يعكس السلم التفضيلى للمجتمع فى الحاضر والمستقبل الامر الذى يتطلب استبداله بسعر خصم اجتماعى Social discoont rate

٥ — لا يهتم التقييم التجارى بقياس الآثار الخارجية للمشروع Externalities بينما يهتم التقييم الاقتصادى فى قياسه للاثار الكلية للمشروع بهذه الآثار الخارجية سواء فى مرحلة الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك •

٦ — يستخدم التقييم التجارى وحدات النقد باعتبارها معيارا للقيمة يعكس الاسعار المتوقعة للمبيعات دون أن يوجه أدنى اهتمام الى التوازن الاقليمى أو اعادة توزيع الدخول بينما يسعى التقييم الاقتصادى الى استخدام أوزان ترجيحية تعكس أهداف المجتمع فى هذه الناحية •

٧ — تقتصر اهتمامات التقييم التجارى على عناصر التكاليف والايرادات على مستوى المشروع • بينما تتسع اهتمامات التقييم الاقتصادى لتشمل دراسة أثر المشروع على حسابات الموازين القومية وأهمها ميزان المدفوعات والعمالة على المستوى القومى •

وقد يتبادر للذهن — وخاصة فى الفكر التطبيقى السائد — ان التقييم الاقتصادى مرحلة لاحقة يقتصر اطارها على مشروعات الدولة والقطاع العام دون أن يمتد ليشمل القطاع الخاص • وما نود أن نؤكده هو أن هذه المرحلة من التقييم لازمة وضرورية لكل المشروعات بغض النظر عن ملكيتها طالما تستخدم جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وان الاختلاف الوحيد هو مسئولية التقييم • فاذا كانت المنشأة أو الهيئة التى تملك المشروع الخاص لا يهمها كثيرا ان تجرى دراسات لتقييم المشروعات اقتصاديا فلا شك ان ذلك يهم هيئات التخطيط بالدولة والتى هدفها هو التوزيع الامثل للموارد ، وان تركها الموارد الاقتصادية للقطاع الخاص يتصرف فيها وفقا لقانون الربحية وفى ظل غياب المنافسة الكاملة وحرية حركة الموارد — يؤدى الى انشاء والتوسع فى بعض المشروعات برغم أنها لا تمثل استخداما كفأ للموارد وحرمان المجتمع من بعض

المشروعات الهامة والضرورية لمجرد أنها لا تدر العائد النقدى الملائم • وهذه المرحلة من التقييم تمكن هيئات التخطيط من اقتراح المؤشرات الاقتصادية لتشجيع هذه المشروعات أو دفعها للانكماش • فمعرفة الفجوة بين العائد التجارى والعائد الاقتصادى يمكن اختيار أنسب السياسات المالية والضريبية (اعانات التصدير / رسوم الانتاج / الضرائب / الاعفاءات الجمركية الحماية الجمركية •••) ونسب تطبيقها : وهنا نقترح انه اذا كان التقييم الاقتصادى لمشروعات الدولة والقطاع العام تتولاه هيئات التخطيط وفقا للقواعد المنظمة لذلك يجب أن تتم هذه المرحلة أيضا لمشروعات القطاع الخاص واستثمار رأس المال الاجنبى على أن يعهد بمسئوليتها الى :-

- الهيئات التى تمنح التصاريح لهذه المشروعات بالانشاء أو التوسع •
- ان تخصص ادارة مستقلة لذلك تكون تابعة لاحدى هيئات التخطيط •
- احد المؤسسات العلمية المتخصصة مثل معهد التخطيط القومى فى ج • ع • م •

على أن يتم ذلك فى ضوء أهداف خطة التنمية وبمشاركة فعالة من الجهات الاقتصادية الرسمية فى اعداد البيانات والمعلومات اللازمة لهذا النوع من التقييم بناء على ما يقدمه مروج المشروع أو منظمة من بيانات يتم دراستها واختبارها • على أن تشارك فى القيام بهذه الدراسات البنوك التى تمنح القروض الاستثمارية طويلة الأجل •

وبرغم حداثة موضوع التقييم الاقتصادى فهناك العديد من المدارس الفكرية التى استطاعت ان ترسى أهدافه ومبادئه العلمية وان تضع الاسس التى يمكن الاعتماد عليها فى اعداد بياناته وأهم هذه المدارس هى (١) :

١ - أسلوب Unido approach : وترى هذه المدرسة ان هدف أى تنمية هو تعظيم الاستهلاك الحاضر والمستقبل ولذلك فان معيار قبول المشروع لدى المنظمة يعتمد على حساب ما يضيفه المشروع الى الاستهلاك القومى مقارنا بالتكاليف • ويقاس مدى سهما

(١) فايقه الرفاعى - مفهوم الاستثمار وتخطيطه - معهد التخطيط القومى • مذكرة داخلية •

يضيفه المشروع للاستهلاك القومي بصافي انتاجه من سلع وخدمات • كما تقاس تكلفته بنفقة الفرصة البديلة •

٢ - اسلوب منظمة التعاون والتنمية الاوربية The OECK approach تعتمد منظمة التعاون والتنمية الاوربية على أهمية التجارة الخارجية للدول النامية وللتصنيع بهما وعلى ذلك يعتمد المعيار الذى تأخذ به على أساس من طبيعة السلعة التى سينتجها المشروع وعلى مدى تأثيره على التجارة الخارجية للدولة •

وأهم الصعوبات التى واجهت تطبيق الفكر النظرى لهذه المدارس في الدول النامية بالاضافة الى قلة خبراء التقييم هى :

١ - ان المنفعة التى تعود على المجتمع من انشاء المشروع وكذلك التضحية بموارده فى سبيل هذه المنفعة كثيرا ما يكون جزءا منها غير خاضع للقياس الكمى • وانما يتمثل فى آثار كيفية لابد من ربطها بظواهر أخرى حتى يمكن وضع تقدير كمى لها •

٢ - انه فى معظم الدول النامية وحتى فى بعض الدول المتقدمة لم يتم حتى الان حساب المؤشرات القومية التى تمكن من تبسيط اجراءات التقييم • وحتى فى الدول التى تم بها حساب هذه المؤشرات فان الامر يستدعى اعادة النظر فيها تبعا لتغير الظروف الاقتصادية ولتظل معبرة عن ظروف الحاضر واتجاهات المستقبل •

٣ - انه فى حالة غياب مؤشرات قومية - فان نظام تخزين واستخدام البيانات بصورته الحالية مازال فى حاجة الى جهود العلميين لتطويره بما يمكن من استخدام النماذج والاساليب الرياضية لقياس الاثار الكلية للمشروع على الاقتصاد القومى وعلاقاته التشابكية مع قطاعاته المختلفه •

٤ - انه فى ضوء الظروف السابقة وضرورة ان تتم الحسابات الاقتصادية للمشروع لتغطى فترة حياته الانتاجية فان ذلك يستعدى التنبؤ بالعوامل المتعددة والخاصة بالتكاليف ... الايرادات

•• الاسعار •• العمر الاقتصادى •• الاستهلاك •• والتى لابد من حساب قيمتهما واتجاهاتها فى المستقبل •

وكثيرا ما تكون هذه العوامل خارج نطاق ارادة الادارة وأحيانا ما تكون خارج نطاق ارادة المجتمع حيث تحكمها ظروف الاقتصاد العالمى مما يلقى على البيانات الكثير من ظلال الخبرة والتقدير •

وفى ضوء كل ذلك على خبير التقييم أن يحدد الاسس والمبادىء العلمية التى ستشكل الاطار العام لاعداد بيانات التقييم الاقتصادى • ومن وجهة نظرنا وفى ظروف الدول النامية فان أهم الخطوات التى يجب مراعاتها هى :

١- اعادة ترتيب وتبويب بيانات الايرادات والتكاليف — Rearrangment of data
٢- استخدام الاسعار الاجتماعية بدلا من أسعار السوق — Social Price
٣- قياس الاثار الغير مباشرة للمشروع — Indirect effect
٤- قياس الاثار الخارجية للمشروع — Externalities
٥- دراسة المخاطر وعدم التأكد — Risk and uncertionity
٦- الاوزان الترجيحية للتوازن الاقليمى واعادة توزيع الدخول — Regional and income distribution
٧- قياس الاثر على ميزان المدفوعات — Balance of Payments
٨- قياس العمالة الاجمالية المترتبة على انشاء المشروع — In ployment effect

---

١- اعادة ترتيب وتبويب بيانات الايرادات والتكاليف :

ما يهمنا هو التكلفة والايرادات من وجهة نظر الاقتصاد القومى • وهنا يجب أن نفرق بين التكاليف والايرادات المباشرة المرتبطة بالمشروع • والتكاليف والايرادات الغير مباشرة والمترتبة على علاقات التشابك الاقتصادى بين المشروع وغيره من المشروعات • وفى كلا المجالين لابد من

استعراض الدراسات الخاصة بحسابات المشروع والتى تم اعدادها بمعرفة مروج المشروع أو منظمة بهدف اعادة ترتيب وتبويب بيانات الايرادات والتكاليف من وجهة نظر الاقتصاد القومى .

وقد يترتب على هذه الدراسة :

أ - استبعاد بعض بنود للتكاليف أو الاعباء التحيلية لانها لا تمثل تكلفة اجتماعية مثل الضرائب والرسوم الجمركية .

ب - استبعاد بعض بنود الايرادات مثل الاعانات والمساعدات التى تمنحها الدولة وتحويلها الى بنود للتكاليف بعد دراسة طبيعية كل بند .

ج - الابناء على بعض بنود التكاليف مع تعديل قيمتها لتعكس التكلفة الحقيقية الاجتماعية لها مثل اعادة استخدام بعض الالات والمعدات بعد ادخال تحسينات عليها .

د - اضافة بعض بنود للتكاليف مثل تكاليف الاستهلاك والتى تمثل نقصا فى التكوينات الرأسمالية للمجتمع مع أنها لا تعدو أن تكون قيود دفترية فى حسابات المشروع .

٢ - استخدام الأسعار الاجتماعية :

لا نريد ان نخوض الآن بالقارئ فى التفرقة بين الاسعار الاجتماعية Social Price والاسعار المحاسبية Accounting Price وأسعار الظل Shadow Price اذ نرى تأجيل ذلك الى مذكرتنا التالية . وما يهمنا ان نوضحه هنا هو ان سعر السوق يعكس القيمة الحقيقية اذا ما كانت كل عوامل الانتاج موظفه توظيفا كاملا وكانت المنافسة الكاملة وحرية حركة عناصر الانتاج داخليا وخارجيا هى الظاهرة المسيطرة على حركة الاقتصاد القومى ولكن غالبا وفى ظروف الدول النامية ما نجد ان بعض العوامل تتدخل لتؤدى الى انحراف سعر السوق عن السعر الذى يعكس التكلفة الحقيقية وأهم هذه العوامل :-

أ- ظروف الواقعية التى تحكم الاقتصاد الوطنى والتى تجعل من المنافسة الكاملة والالمام

بالظروف الاقتصادية للفرصة البديلة ظاهرة تصلح للتحليل العلمي نظريا ولكن الواقع بأبعاده المختلفة يباعد بينها وبين التطبيق العملي خاصة لعوامل تتعلق بالاحتكارات.

ب - كثيرا ما تتدخل الحكومات للتأثير على حرية حركة عناصر الانتاج وكذلك أسعارها ودفعها لاتجاه معين مستخدمه في ذلك المؤشرات الاقتصادية مثل الضرائب والاعانات وكذلك التشريعات الخاصة بالحد الادنى لأجور العمال ووضع لوائح للعاملين .. أو تحديد أسعار ثابته أو حد أقصى للسعر لبعض المنتجات . وقد تلعب نقابات العمال عن طريق الضغط على الجهات التشريعية - دور مماثل بالنسبة للاجور والمرتبات .

جـ - عندما تحدث تغييرات سريعة في الاقتصاد القومي أما لظروف تكنولوجية أو لرغبة في تعديل البنيان الهيكلي للاقتصاد القومي بما يتمشى مع الفلسفة الجديدة للمجتمع فان ميكانيكية السوق كثيرا ما تعجز عن احداث التوازن السعري في الوقت الملائم .

د - احيانا ما يكون المشروع من الضخامة بحيث ستطيح بانشاءاته واحتياجاته من المواد الخام والقوى العاملة وكميات الانتاج التي يطرحها بالسوق من التأثير في حركة الاسعار .

هـ - احيانا ما ينعكس جزء من ايرادات المشروع أو تكاليفه في شكل آثار خارجية لا تعكسها أسعار السوق ولكن الحسابات الاقتصادية الكلية ترى ضرورة أخذها في الاعتبار .

وسوف نركز مناقشتنا على الاقتراحات الخاصة بتعديل أسعار السوق بما يعكس القيمة الحقيقية للعوامل التالية :

١- سعر الصرف الخارجي	Rate of exchange
٢- الاجور	Wages
٣- سعر الخصم	Rate of discount
٤- اسعار المنتجات	Products price

١- سعر الصرف الخارجي :

اذا تم تحديد أسعار الصرف الخارجي على أساس حركة السوق المالية دون تدخل من الدولة مع عدم وجود قيود أو منح اعانات للتصدير والاستيراد مع السماح الحر بحركة الاموال دخولا وخروجا فعادة ما يعكس هذا السعر القيمة التبادلية الحقيقية لوحدات النقد المحلي والاجنبي . ولكن كثيرا ما تلجأ الحكومات الى التدخل في تحديد سعر الصرف الخارجي لعملائها الوطنية لتحقيق أهداف اقتصادية أو نتيجة لظروف سياسية ويؤدي هذا غالبا الى وجود أكثر من سعر صرف ويصبح سعر الصرف الرسمي لا يعكس القيمة التبادلية الحقيقية .

وحتى يمكن قياس الاثر الاقتصادي للمشروع لابد من تصحيح أسعار الصرف الرسمية لتعكس القيمة التبادلية من وجهة نظر الاقتصاد القومي . الا أننا نلاحظ :

أ - انه حتى الآن لم يتم حساب مؤشرات قومية National Paramehers وعلى وجه الخصوص أسعار الصرف الخارجية في ج ع م . وان كان يجري الان تحضير لاعداد مثل هذه الدراسات .

ب - ان أسعار الصرف المحاسبية Accounting exchange rate التي تم استخدامها في الحسابات الاقتصادية لبعض المشروعات تعكس اجتهادات شخصية لتعديلات تحكمية في أسعار الصرف .

ج - ان سعر الصرف - الغير رسمي - للجنيه - المصري ببعض أسواق النقد بالخارج لا يعكس الظروف الاقتصادية للاقتصاد المصري بقدر ما يعكس حركة العرض والطلب على الجنيه المصري بالخارج نتيجة لحركة المسافرين بين الداخل والخارج والذين يتحملون عبء مخاطرة التهريب .

وهناك العديد من الطرق التي يمكن اتباعها لحساب سعر الصرف الاجتماعي مثل استخدام سعر صرف على أساس الوزن الترجيحي بقيمة الصادرات والواردات أو استخدام سعر التعادل

محسوبا على أساس القوة الشرائية لوحدات النقد المختلفة .

٢- الأجـــور :

فى الدول ذات التوظف الكامل يعتبر أجر العامل هو تكلفة الفرصة البديلة ولكن تتسم الاقتصاديات النامية بعدم التناسب بين القوى البشرية الراغبة فى العمل والقادرة عليه وبين فرص العمل المتاحة حيث تعانى من وفرة نسبية فى عنصر العمل مع الاختلال فى التركيب الهيكلى للعمالة فنيا بحيث نجد ان هناك وفرة نسبية فى عنصر العمل الا ان هذه الدول تشكو من ندرة العمل الماهر . وعليه فان خبراء التقييم لا يعولون كثيرا على التيار النقدى الممثل فى صورة أجور مدفوعة باعتباره مؤشرا اقتصاديا للتكلفة الحقيقية مما يستلزم استخدام الاجور المحاسبية والتى يجب أن تعكس مدى الوفرة أو الندرة النسبية لكل فئة من فئات القوى العاملة . والفكرة الاساسية التى تقوم عليها هذه المعالجة هى ضرورة التفرقة بين ثلاثة أنواع من العمالة (١) .

أ - العمالة غير الماهرة :

وهى التى يعانى الاقتصاد النامى من وفرة شديدة فيها ناجمة عن البطالة المقنعة والعادية والزيادة المطردة للسكان وواضح ان العرض فيها يفوق بكثير طلب المجتمع عليها .

وتعتبر معدلات الاجور المدفوعة للعمالة الغير ماهرة - نتيجة لتدخل الدولة - أعلى من المعدلات الحقيقية .

وهنا نجد ان خبير التقييم فى دراسة لمصادر القوى العاملة وأجورها عليه ان يقرر :

- هل يمكن تتبع القوى العاملة لمعرفة مصادرها الاولى وبالتالى تحديد التكلفة البديلة لها على المجتمع . واذا ما اتضح ان مصادرها الاولى هى نطاق البطالة التى يعانى فيها المجتمع (أو أنه سيتم استخدام تكنيك حديث فى المجالات التى سيتم سحب العمالة

---

(١) دكتور فتحى الحسينى " دراسة لمشروع اللورى الثقيل " بحث غير منشور لحساب الهيئة العامة للتصنيع .

فيهـا) هل سيعتبر أن تكلفتها صفر أم أنه يفضل حسابها وفقا للمعادلة التالية :

الأجور المقدرة = (عدد العمال العاطلين من هذه الفئة / عدد القوى العاملة من هذه الفئة × الاجر المقدر)

- هل سيقوم بدراسة الاسعار الاجتماعية للاستثمار وان يتخذ منها مؤشرا مساعدا لتحديد الأجر الاجتماعى للعمل .

ب- العمالة نصف المهرة :

وفى هذا النوع من المهارات أو الخبرات يتقارب المعروض منها مع الطلب عليها . ويفترض التقييم الاقتصادى ان الاجر المدفوع لها يتساوى مع التكلفة الخاصة بها وبالتالى فان معدلات أجورها لا تحتاج الى تعديل .

ج - العمالة المهرة :

والتى تعانى الدول النامية من نقص شديد فيها بحيث ان العرض يقل عن الطلب ويعتبر الاجر المدفوع أقل من الاجر الحقيقى الذى تحدده ظروف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج (أما لجهل العمال بفرص العمل الاخرى واما لوجود معوقات تمنع حرية الحركة الداخلية أو الخارجية لهذه الفئة) ولحساب الاجر الاقتصادى لهذه الفئة لابد من زيادته بنسبة زيادة الطلب عن العرض لهذه الفئة .

(الطلب على العمال من هذه الفئة / العرض من العمال من هذه الفئة × الأجر المقدر)

٣- سعر الخصم :

كثيرا ما تتدخل الحكومات فى الدول النامية للسيطرة على القطاع المالى ووضع التنظيمات الخاصة باستخدام رأس المال وسعر الفائدة ، وغالبا ما نجد سعر الفائدة المستخدم يقل عن

التكلفة الحقيقية المترتبة على الندرة النسبية لهذا العنصر ، واختلاف سعر الفائدة أو تكلفة الحصول على رأس المال كثيرا ما يؤدي الى اختلاف الاولويات بين المشروعات وقد يؤدي ذلك الى سوء توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة وهناك عدة اقتراحات لتحديد سعر الفائدة بما يعكس التكلفة الحقيقية للحصول على رأس المال وأهم هذه الاقتراحات هي :

أ - ايجاد علاقة بين الكفاءة الجدية لرأس المال وسعر الفائدة

ب - الربحية الحدية للقطاع الذي ينتمي اليه المشروع .

جـ - تكلفة الحصول على رأس المال من مصادره الخارجية سواء من الهيئات الخاصة أو الاتفاقات الدولية .

د - العائد البديل للمشروع الحدي على المستوى القومي .

هـ - سعر الاقتراض الحكومي .

و - اهداف نمو الدخل القومي .

ى - القيمة الحالية الاجتماعية لوحدة النقد مخصومة على أساس التفضيل الزمني .

ح - أو اعتبار تكلفة رأس المال صفر في حالة استخدام معايير الاهمية النسبية للعامل الزمني ولتكلفة رأس المال مثل معيار فترة الاسترداد Pay off Period .

على أننا نود ان نؤكد أن مصادر تمويل المشروع هي التي تلعب الدور الاكبر في اختيار الاسلوب الملائم .

٤- أسعار المنتجات :

اذا كنا قد تناولنا فيما سبق بعض العناصر الاساسية في التكاليف فان أسعار المنتجات هي أهم المحددات في تقديرات الايرادات ويمكن استخدام احدى الطرق التالية ليعكس القيمة الحقيقية لاسعار المنتجات .

أ - استخدام الاسعار العالمية وتعتبر هذه أنسب الطرق في حالة الانتاج للتصدير مع الاخذ في الاعتبار الفروق الاساسية في الجودة والاسم التجاري بين المنتج المحلي والمنتج الخارجي .

ب — التكلفة البديلة للاستيراد وتعتبر هذه الطريقة أفضل الطرق فى تسعير منتجات التى تحل محل الواردات حيث تمثل هذه الاسعار ما كان سيتحمله الاقتصاد القومى فعلا لو لم يتم الانتاج .

جـ — أسعار السوق المحلى بعد ان يستبعد منها الضرائب والاعانات والرسوم بكافة أنواعها

د — التكلفة الاجتماعية محسوبا على أساس استخدام الاسعار الاجتماعية لعناصر الانتاج مع اضافة هامش ربح له علاقة بمعدل النمو المستهدف للدخل القومى .

وتعتبر هذه أنسب طريقة لتسعير بعض المنتجات التى تباع بأسعار أقل من قيمتها مثل الخدمات الصحية والثقافية وقد يترتب على ذلك أن تبدو هذه الصناعات أو الخدمات غير مربحة وينعكس ذلك على أسعار الالات والمعدات المستخدمة فيها فتكون أسعارها أقل من القيمة الحقيقية لها .

هـ — أسعار المنتج البديل الذى يمكن أن تحل محل المنتج الخاص بالمشروع أو الذى كان يمكن ان يحل محله لو لم يتم الانتاج .

٣— <u>قياس الآثار الغير مباشرة للمشروع :</u>

سبق أن أوضحنا انه لا يمكن النظر للمشروع على انه وحدة انتاجية قائمة في فراغ وانما هو وحدة انتاجية يربطها بالاقتصاد القومى علاقات تشابك انتاجى فى معظم الحالات وتترك اثارا غير مباشرة خلفية Indirect backwards effects وكذلك آثارا غير مباشرة أمامية Indirect farward effects فقد يستدعى اقامة مشروع صناعى زيادة الطلب على المواد الخام المنتجة وهنا لابد من تحديد مدى العلاقة بين زيادة انتاج المواد الخام فى الصناعات المغذية وبين المشروع محل الدراسة أولا والكيفية التى ستواجه بها المجتمع هذه الاحتياجات ؟ هل سيتم ذلك باستخدام طاقات عاطلة لدى مصانع المواد الخام أم سيتم انشاء صناعات جديدة وربما اشباع الحاجات المحلية الجديدة على حساب الصادرات للخارج

ثم ما هى الآثار التشابكية التى ستترتب على زيادة انتاج المواد الخام ؟ فقد يستدعى ذلك زيادة الطلب على منتجات أخرى لازمة لانتاج المواد الخام .

كذلك فقد يترتب على قيام المشروع انشاء أو التوسع فى مشروعات قائمة يمكن أن تستخدم منتجاته كسلع وسيطة وهنا أيضا لابد من دراسة الكيفية التى سيتم بها ذلك هل هى استخدام طاقات عاطلة لدى المصانع أم سيتم اضافة وحدات انتاجية جديدة . وقد يؤدى قيام المشروع الى احلال منتجاته لدى المصانع المحلية بدلا من استيرادها من الخارج . وقد يوجه انتاجه مباشرة الى التصدير .

وهنا نجد ان المجتمع قد يتحمل استثمارات غير مباشرة سواء فى شكل آثارا أمامية أم خلفية مرتبطة بالمشروع ومعنى اتخاذ قرار بقبول المشروع اتخاذ نفس القرار بالنسبة لها .

كما ان المجتمع قد يحصل أيضا على ايرادات غير مباشرة نتيجة تنفيذه لهذه الاستثمارات وعلى خبير التقييم ان يحدد :

- الاثار الاولية Prima ry effects فى شكل تكاليف أو ايرادات والمرتبطة بالمشروع .
- الاثار الثانوية Secondary effects فى شكل تكاليف أو ايرادات والمرتبطة بالمشروع .
- مدى الارتباط بين هذه الاثار وبين المشروع حتى يمكن وضع ذلك فى صورة علاقات كمية للنفقات والايرادات .
- نظام البيانات والمعلومات المتاحة ومدى ملاءمته لاستخدام جداول المدخلات والمخرجات Input output analysis ومدى ملاءمته لحساب الاثار الاجمالية للمشروع على المستوى القومى أو على مستوى القطاع .
- واذا لم يسمح نظام البيانات باجراء الحسابات على المستوى القومى أو القطاعى فهل يرى خبير

التقويم اجراء محاولاته على أسس تقريبية وباستخدام طريقة البرنامج المتكامل أم ان ذلك سيتم لاغراض التكامل الفني بين الوحدات الانتاجية بغض النظر عن نظام البيانات المتاح ؟

- اذا رأى الخبير اجراء حساباته على أسس تقريبية لبعض مراحل الاثار الاولية والثانوية فما هو نطاق هذه المراحل وما هي النسبة التي يرى اضافتها لتغطية الآثار التي لم تمتد لها الدراسة والنطق الموضوعي لها ؟

٤ — الآثار الخارجية للمشروع :

ان المشروعات وفنونها الانتاجية يمكن ان يكون لها آثارا تمس جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية في الدولة • فقد يترتب على تنفيذ مشروع معين على اساس فن انتاجي بذاته تخفيض تكلفة انتاج مشروع آخر فقد يتوطن المشروع في منطقة وينتج مواد خام مثلا كانت المشروعات تحصل عليها من مصادر بعيده مما يؤدي الى خفض التكاليف كما قد يتضمن انشاء المشروع تمهيد طريق له هذا الطريق يمكن ان يفيد المشروعات الاخرى ويؤدي الى تخفيض تكاليف النقل لها أو تنمي وسائل النقل بحجم انتاجي أطول وقد يترتب عليه ارتفاع في تكلفة مشروع آخر اذا كان المشروعان يستخدمان عنصر انتاج واحد ومحدود الكمية عادة • كذلك فقد يترتب على انشاء مشروعات اخرى تخفيض لتكاليف المشروع أو زيادة لايراداته •

وقد يؤدي انشاء المشروع الى زيادة التكاليف الاجتماعية فمثلا بعض المشروعات تضر الصحة العامة نتيجة لانتشار الادخنه وامتدادها لرقعات بعيدة في أرض الوطن مما يستدعي زيادة تكاليف الرعاية الصحية كما قد يتضمن انشاء مطار مثلا انخفاض في قيم الاراضي المجاورة له نتيجة لزيادة الضجيج • وهنا قد يرى خبير التقييم أن يضيف الى تكلفة المشروع تكلفة اضافية تتمثل في تكلفة المحافظة على صحة المواطنين أو تكلفة الفرق بين ثمن الاراضي قبل وبعد انشاء المطار •

ويؤدي انشاء المشروع احيانا الى وفورات للمجتمع عن طريق زيادة الخبرة الفنية للعاملين Learning by doing وقد ينتقل العمال بعد ذلك الى مشروعات أخرى وتعتبر الزيادة في اجور العمال بين المشروعين هي وفورات مترتبة على الخبرة التي تم اكتسابها في المشروع الاول •

وعموما فانه وفي ضوء المعرفة الحالية يصعب تحويل الكثير من الآثار الكيفية الخارجية الى تقديرات كمية ولكن ليس معنى ذلك تجاهلها اذ على خبير التقييم محاولة تقديرها كميا باستخدام :

- اسلوب With and without the project لقياس اثر المشروع على المشروعات الاخرى و With and without the other projects لقياس أثر المشروعات الاخرى على المشروع من تطبيق مبدأ الرغبة في الدفع Willing to pay

٥ - دراسة المخاطر وعدم التأكد على المستوى القومي :

الملاحظ ان تقييم المشروعات يتضمن اعداد سلسلة من البيانات والمعلومات التي تمتد لطول العمر الانتاجي للمشروع في التشغيل وقد تمتد هذه بالضرورة على التقدير والتنبوء وحتى الآن وبرغم تقدم الاساليب العملية فلا نستطيع ان نتحكم في ثبات كل العناصر التي تلعب دورها في حياة المشروع في المستقبل وان كانت الادارة تستطيع ان تتحكم بدرجة معقولة في العناصر الداخلية الا ان تحكمها في العوامل الخارجية يكاد يكون معدوم في العصر الحديث . كذلك تعدد العناصر والعوامل التي تلعب دورا في تقييم المشروعات مثل الاسعار - العمر الاقتصادي للمشروع .. الاستهلاك .. التقدم الفني .. العرض والطلب .. التكاليف والتي كثيرا مايصعب التنبوء باتجاهاتها في المستقبل لفترات طويلة والتي أيضا بدونها لايمكن اجراء عمليات التقييم .. كذلك فان الظروف الاقتصادية في المراحل الاولى للنمو كثيرا مالاتعطي الباحث مؤشرا دقيقا للتنبوء بالظروف في المستقبل لاختلافات التركيب الهيكلي للمجتمع .

ونتيجة لكل هذه العوامل فان التقديرات الخاصة بالمشروع تكون عرضة بدرجة معينة لمواجهة المخاطر وعدم التأكد والفرق بين المخاطرة وعدم التأكد هو ان المخاطر يمكن التصرف على نوعيتها واحتمالات تكرارها في المستقبل ونسبة هذه الاحتمالات اما عدم التأكد فهي الظاهرة التي لايمكن حساب هذه الاحتمالات بالنسبة لها .

وتختلف درجات المخاطر وعدم التأكد بين مشروع وآخر باختلاف الهدف من المشروع أو العنصر الانتاجي له ، ونوعية المنتج ، وما اذا كان يتم انتاجه لاول مرة أم هو منتج تقليدي ، ثم الاسلوب الفني المستخدم في الانتاج .

وارتباطه بالقدرة التنافسية للمشروع ودرجة المخاطره التي يتحملها فالمشروعات التقليدية مشروعات تقل درجة المخاطرة فيها الى حد كبير ولكن التقدم الفني لايمكنها من الاستمرار طويلا في استخدام أساليبها الفنيه حاليا .

واتخاذ القرار بالنسبة للمشروع لابد أن يتضمن اتخاذ قرار مسبق باحتمالات المخاطر وعدم التأكد التي يمكن ان يواجهها وأخذ ذلك في الاعتبار في حسابات التكاليف . وهناك بعض المدارس التي ترى صحة هذا التحليل على مستوى المشروع ، ولكن على المستوى القومي فان المخاطر المحتمله - ولضخامة عدد المشروعات وتطبيقا لنظرية الاحتمالات - نستطيع ان نلغي آثارها الموجبة الاثار السالبة كما انه في الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل فان النظرة الواضحه للاحتياجات وسائل التوزيع والحصر الشامل للموارد الاقتصادية واستخدامها والتحكم المسبق في الظروف الاقتصادية كل ذلك يقلل من درجة المخاطرة وعدم التأكد ويجعل الدخول في تفاصيل دراستها نوع من الفلسفه العلمية .

ولكننا نرى :

- انه نظرا لاتخاذ الادارة لمعظم القرارات الخاصة بالمشروع ولضمان كفاءة الاداء على مستوى الوحدة الا يتحمل المجتمع مخاطر قرارات اتخذتها الادارة وانه لابد ان يتحملها المشروع .

- انه ولغياب عنصر التأمين الذي يتضمن وقوم باعادة توزيع المخاطر الموجبة والسالبه بين المشروعات المختلفه فانه لابد من أخذ المخاطر في الحسبان عند التقييم الاقتصادي واحتساب هامش لمواجهتها مضافا الى التكاليف أو مخصوما من الايرادات .

٦ - التوازن الاقليمي واعادة توزيع الدخول : Regional and income redistribution

ان هدف التنمية الاقتصادية هو زيادة الدخل القومي بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في السكان بما يسمح بزيادة متوسط دخل الفرد . ولكن كثيرا ما نجد ان متوسط الدخل الفردي في أحد الاقاليم يقل كثيرا عن متوسط الدخل العام . وقد يؤدي هذا الى وجود فجوة حضارية بين الاقاليم داخل الدولة الى تعالي سكان بعض الاقاليم على سكان الاقاليم الاخرى وقد يترتب على ذلك في الاجل الطويل اضطرابات سياسية وظهور الدعوات الإنفصاليه وهنا لابد ان تتدخل سلطات الدولة من البداية وعند اجراء تقييم المشروعات لاستخدامه كوسيلة لاعادة التوازن الاقليمي .

وقد يدعي البعض ان قرارات تقييم المشروعات وتخطيط الاستثمار بهذه الصفة هي قرارات سياسية في الدرجة الاولى وانه لادور لرجل الاقتصاد فيها . ولكننا نرى ان دور رجل الاقتصاد هنا انه يوضح لرجل السياسة التكلفة البديلة لقراره فمثلا لو تركت المشروعات للتوطن الحر فقد ترى ادارة المشروع ان يتم التوطن في الاقليم أ حيث تبلغ التكاليف أقل مايمكن أو تحقق الارباح أعلى معدلاتها ولكن رجل السياسة قد يرى لاعادة التوازن الاقليمي أن يتم التوطن في الاقليم ب وهنا فان تكلفة القرار البديل تساعده على :

أ - المفاضله بين الربحيه الاقتصاديه وتحقيق أهداف التنميه الاجتماعية .

ب - فاذا ما اتخذ قراره بالتوطن في الاقليم ب فان تكلفة القرار البديل تمكنه من اعطاء الوزن الترجيحي لايرادات المشروع بما يمكنه من الحصول على أولوية من المشروعات المعدة للتنفيذ وفي نفس الوقت لا يسمح له بزيادة ايراداته عن الفرق بين الربحيه في كلا من المواطنين .

جـ - اذا رأت هيئات التخطيط عدم استخدام الاوزان الترجيحيه للايرادات واستخدام المؤشرات الاقتصاديه فان دراسة التكلفة البديلة للقرار تمكنها

من استخدام أنسب المؤشرات الاقتصادية هل هي الامتياز الضريبي أو الاعفاءات التشجيعية أو الاعفاءات أو الحماية الجمركية أم المشاركة الحكومية والحجم الملائم لها .

٧ - الاثر على ميزان المدفوعات والوفورات بالعملات الاجنبيه للاقتصاد القومي :

يعبر ميزان المدفوعات عن الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والخارج نتيجة للمعاملات الدولية مقومة بالنقد وأوجه الدفع خلال فترة زمنية اصطلح على تحديدها بسنه ويسعى الاقتصاد القومي بأحد اهم الرئيسيه الى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات لذلك تلقى المشروعات التي تحقق فائض تصدير للخارج أو احلال محل الواردات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول النامية . حيث تهدف المشروعات التي تحقق فائض تصديري الى تخفيف عبء العجز في ميزان المدفوعات المترتب على انشاء المشروعات التي تعتمد على الخارج في بعض وحدات عناصر الانتاج وتهدف مشروعات الاحلال محل الواردات بجانب العمل على تنمية الطاقة الانتاجية للمجتمع الى خلق الادخارات من العملات الاجنبية يمكن توجيهها لاستيراد مواد أخرى أو تكوينات رأسماليه تخدم التنمية الاقتصادية وتحقق ارتفاع في الناتج القومي وما يهم خبير التقييم هنا هو التركيز على العلاقات الخارجية للاساليب الفنيه البديلة والتعبير عنها ماليا بهدف :

أ - قياس صافي الاثر على ميزان المدفوعات .

ب - قياس الاثار المباشرة للمشروع على الاقتصاد القومي بالعملات الاجنبيه .

جـ - قياس الاثار الاجمالية للمشروع على الاقتصاد القومي بالعملات الاجنبيه .

د - حساب الاثر الاجمالي الاجتماعي .

أ - قياس صافى الاثر على ميزان المدفوعات :

ويستدعى ذلك دراسة البنود التاليه :

١ - التكاليف الاستثمارية :

فعادة مايتم تمويل الاستثمارات الخاصة بالمشروع ذات العلاقات الخارجية وفى الدول النامية عن طريق :

- تمويل بالنقد المحلى فيما يختص بمكونات وعناصر الانتاج الممكن توفيرها محليا .
- تمويل بالنقد الاجنبى فيما يختص بمكونات وعناصر الانتاج التى سيتم استيرادها من الخارج .

وبالنسبة للنقد الاجنبى يتم التمويل عن طريق :

- التمويل بالتحويل للخارج .
- التسهيلات الائتمانية .

- ويقصد بالتحويل للخارج قيام الجهة المشرفة على انشاء المشروع باتخاذ اجراءات التحويل الخاصة بالمبالغ اللازمة لتمويل التكوينات الاستثمارية من الخارج . أما التسهيلات الائتمانية فهو تمويل خارجى تقدمه الشركات المتقدمة بالعروض أو يتم الحصول عليه بوسيلة ائتمانية أخرى . وفى هذه الحالة فان على خبير التقييم ان يوضح بنود التكاليف الاستثمارية بالعملة الاجنبيه مع بيان التمويل بالتمويل من الداخل بشكل منفصل عن التمويل الخارجى وفوائده والذى يمثل عبء على الاقتصاد الوطنى . كل ذلك فى سلسلة زمنية مترابطة ولمدى حياة المشروع .

٢ - تكاليف التشغيل بالعمله الاجنبيه :

ويتم ذلك فى حالة اعتماد المشروع على استيراد بعض أو كل المواد الاولية أو قطع الغيار والصيانه أو الخبرة البشريه الغير متوفره محليا .

٣ - فائض التصدير :

ويستدعي ذلك دراسة :

- ارقام الانتاج المتوقعة .
- الطلب الخارجي والمسالك التوزيعية الخاصة به .
- اسعار التصدير وما اذا كانت سوف تعكس تفاوت الخبرات في الانتاج والتكاليف والمركز التنافسي للمنتجات المحلية في السوق العالمي .

ومن المعلومات الهامة بالتكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل وكذلك فائض التصدير يمكن حساب الاثر الصافي على ميزان المدفوعات بصفة اجمالية وتوزيعاته السنويه على مدى العمر الانتاجي للمشروع .

ب - الاثار المباشرة للمشروع على الاقتصاد القومي بالعملات الاجنبيه :

١ - الوفورات بنتيجة الاحلال محل الواردات :

قد يتمكن المشروع بالاضافة الى صافي الاثر على ميزان المدفوعات من خلق آثار ايجابية على الاقتصاد القومي بالعملات الاجنبيه وذلك اذا ما كان انتاجه يحل محل بعض الواردات ويستدعي قياس الوفورات بالعملات الاجنبية دراسة :

- حجم الطلب المحلي الحالي والمتوقع على منتجات المشروع .
- النسبة التي سيمكن بها اشباع الطلب المحلي من منتجات المشروع .
- الواردات في السنوات السابقة والتي ستحل منتجات المشروع محلها والتكلفة البديلة للاستيراد .

وباضافة هذه الوفورات الى صافي الاثر على ميزان المدفوعات يمكن قياس الآثار المباشرة للمشروع بالعملات الاجنبيه .

جـ - الاثر الاجمالى للمشروع بالعملات الاجنبية :

١ - الاستثمارات غير المباشرة والزيادة فى الطلب على الواردات .. فقد اقترن التوسع فى انشاء المشروعات بزيادة الواردات المتعلقة بانشاء وتشغيل المشروع اما بسبب وجود عامل وسيط آخر هو الطلب غير المباشر على الواردات لمواجهة الاستثمارات غير المباشرة او زيادة الطلب الاستهلاكى المترتب على زيادة دخول المستهلكين نتيجة انشاء المشروع بما يؤثر على انماط الاستيراد الاستهلاكى ومقداره كذلك فقد يترتب على الاستثمارات الغير مباشرة ارتباطها بايرادات غير مباشرة بالعملات الاجنبيه .

وباضافة هذا البند الى الاثار المباشرة للمشروع بالعملة الاجنبية نحصل على اجمالى الاثار بالعملات الاجنبيه .

ويستدعى ذلك من خبير التقييم دراسة مدى توفر البيانات والمؤشرات الفنيه التى تمكن من اجراء هذه الحسابات والنطاق الذى يمكن ان تمتد اليه .

- حساب الاثر الاجمالى الاجتماعى :

قد تم فى الخطوات السابقة حساب الاثر المباشر على الاقتصاد القومى بالعملات الاجنبيه ولكن يلزم استخدام سعر صرف لتحويله الى العملات الوطنيه وهنا يتم استخدام :

- سعر الصرف الرسمى ليعكس القيمة السوقيه .
- سعر الصرف الاجتماعى ليعكس القيمة الاقتصادية .

(أ) الاثر على ميزان المدفوعـــــــات

البيـــــــان	اجمالى	العمر الانتاجى للمشـــروع																			
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
الاستثمارات																					
١ـ التحويلات الداخلية																					
٢ـ التمويلات الائتمانية																					
ـ اجمالى التكاليـــــف الاستثمارية																					
٣ـ تكاليف التشغيل																					
ـ اجمالى التكاليف(ـ)																					
٤ـ الصادرات (+)																					
ـ الفائض أو العجز																					

(ب) الاثار المباشرة على الاقتصاد القومى بالعملات الاجنبيه

البيـــــــان	اجمالى	العمر الانتاجى للمشـــروع																			
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
ـ الفائض او العجـــز بميزان المدفوعات																					
٥ـ التكلفة الهدية للاستيراد حالة عدم انشاء المشروع .																					
ـ اجمالى الاثار المباشرة على الاقتصاد القومـــى بالعملات الاجنبيه .																					

(ج) اجمالى الاثار على الاقتصاد القومى بالعملات الاجنبيه

البيـــــان	اجمالى	العمر الانتاجى للمشـــــروع																			
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
ـ الاثار المباشرة على الاقتصاد القومى بالعمـــــلات الاجنبيه .																					
٦ـ الاستثمارات غير المباشرة																					
٧ـ الزيادة فى الواردات الاستهلاكية																					
٨ـ الايرادات غير المباشرة																					
ـ اجمالى الاثار علـــــى الاقتصاد القومى																					
ـ اجمالى الاثار بالاسعـار الاجتماعية .																					

٨ ـ العمالة الاجمالية المترتبه على انشاء المشروع :

كثيرا ما نجد ان المجتمع فى سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية كثيرا مايسعى الى استخدام الاساليب المكثفة لرأس المال والتى تسمح بالزيادة السريعة فـــى الدخل القومى وتؤثر على توزيعاته بين الاستهلاك والاستثمار . ولكننا ايضـــا نجد ان الاقتصاد القومى فى الدول النامية يسعى ضمن اهدافه الرئيسيه الـــى تحقيق العمالة للمواطنين ولذلك تلقى المشروعات التى تعطى آثارها الإجماليـــه فرصا اكبر للعمل أهمية معينة فى مجال تقييم واختيار المشروعات ، كما سيتضـــح ذلك عند مناقشة معايير الاستثمار حيث يمكن ان يعطى لتحقيق هذا الهـــدف وزن ترجيحى ضمن الاوزان الترجيحيه للاهداف الاخرى .

وفى مجال تحديد آثار المشروع على العمالة الاجمالية بالمجتمع لابد ان نفرق بين العمالة المباشرة والتى تمثل فرص العمل المرتبطة مباشرة بالمشروع ويمكننا القول هنا ان تقديرات العمالة المباشرة تعتبر مؤشرا هاما لاسلوب الانتاج وبين العمالة غير المباشرة والتى تمثل فرص العمل التى يخلقها المشروع فى مشروعات اخرى ترتبط عملياتها الانتاجية بالعملية الانتاجية فى المشروع محل الدراسة وبعبارة أخرى هى حجم العمالة التى يخلقها المشروع من خلال علاقات التشابك والاعتماد المتبادل بينه وبين المشروعات الاخرى المرتبطة به سواء تلك التى تقوم على توفير مستلزمات الانتاج أو التى تقوم على استخدام منتجات المشروع والعينة الكلية لدراسة وتحليل فرص العمالة الغير مباشرة للمشروع هى اسلوب المدخلات والمخرجات الا انه غالبا ما نجد ان طبيعة البيانات الاحصائية المتوفرة وندرتها لا تسمح بتحديد المعاملات الفنية التى تمكن من هذا التحليل . وفى هذه الحالة يلجأ خبير التقييم الى استخدام خبرته فى استخدام احدى الطرق التقريبية فى التنبؤ الامامى والخلفى للمشروع على فرص العمالة فى المشروعات الاخرى المرتبطة به (١) .

---

(١) دكتور فتحى الحسينى - بحث غير منشور .